

النقص في المياه يهدد مليوني شخص في الجنوب العراقي(*)

مارتن تشولوف

مراسل «الغارديان» في العراق.

إن نقصاً في المياه موصوفاً بأنه الأخطر منذ بدايات حضارة العراق يهدد بحرمان مليوني شخص في جنوب البلد من الكهرباء، وحرمان عدد مماثل تقريباً من مياه الشرب.

في الناصرية، رابعة أكبر مدن العراق، انخفضت التغذية بالكهرباء، وهي ضئيلة أصلاً، بنسبة ٥٠ بالمئة خلال الأسابيع الثلاثة الماضية بسبب الهبوط السريع في مناسيب الفرات، الذي لا يعمل من توربيناته الأربعة المولدة للطاقة سوى اثنين فقط.

وإذا انخفض منسوب النهر، كما يتوقع، ٢٠ سم أخرى خلال الأسبوعين المقبلين، فإن التوربينين الباقيين سيتوقفان عن العمل أيضاً، كما يقول مهندسون، فيحل في المدينة تعتيم كامل.

على مقربة من مصب الفرات، حيث يتدفق النهر إلى مجرى شط العرب المائي في الزاوية الشمالية الشرقية من الخليج؛ أدى النقصان في المياه العذبة إلى رفع مستويات الملوحة إلى درجة أن بلدين، يسكنهما حوالي ٣٠٠٠ نسمة، على الطرف الشمالي من البصرة، أُخليتَا من سكانهما هذا الأسبوع. وقد قالت امرأة من قرية الفال: «لا يمكننا أن نشرب هذا الماء اليوم... لقد نفقت مواشينا وأصيب كثير من الناس بأمراض».

ما زال المسؤولون العراقيون يحاولون منذ أشهر التعامل مع خطورة الأزمة، التي لها، ككثير من الأزمات الأخرى في هذا المجتمع المتصدع، أسباب عديدة، منها ما هو من صنع الإنسان، ومنها ما هو من صنع الطبيعة.

لقد تلا فصلا شتاء نوا أمطار أقل كثيراً من الكمية المعتادة - نصف المعدل السنوي في العام الماضي وثلاثة في العام الذي سبقه - اضطراباً أشاع شللاً طوال ستة أعوام بالكاد عملت خلالها الصناعة وجاهدت الزراعة لسد نصف مستلزمات العيش.

(*) نشرت هذه المقالة تحت عنوان: Martin Chulov, «Water Shortage Threatens Two Million People in Southern Iraq», *Guardian*, 26/8/2009.

في هذا الصدد قال صلاح عزيز، مدير التخطيط في وزارة الزراعة العراقية، «إن أراضي العراق الزراعية كانت على مدى أربعة آلاف عام غنية بالقمح والأرز والشعير... وكانت الأراضي كلها تُستغل بنسبة ١٠٠ بالمائة... أما في هذا العام، فيجري استغلال أقل من ٥٠ بالمائة، ومعظم المحاصيل هاشمية. إننا لا نستطيع هذا العام تأمين حتى ٤٠ بالمائة من الطلب على فاكهة العراق وخضرواته».

تم خلال أعوام الفوضى الخمسة الماضية بناء كثير من السدود والبحيرات الاصطناعية في تركيا وسورية وإيران، التي تتشاطر الفرات وروافده الصغيرة. وكان من نتائج ذلك حرمان الفرات من عماد حياته، الذي ضُمِن على مدى عصور تدفق مياه وافرة، حتى في أوقات الجفاف. في الوقت نفسه، حاول منظمو الري حراثة أراضٍ حدية في محاولة لجني محاصيل سريعة، لكن جرى في الحالات كافة التخلي عن جميع المشاريع.

نُقل عن محافظ الناصرية قصي العبادي قوله: «نحن لم نواجه احتمال حدوث أمر بهذه الخطورة حتى إبان عهد صدام». وإلى الشرق من هذه المدينة مباشرة، يشرف عرب الأهوار أيضاً على شفير أزمة، غير مسبوقة حتى خلال العقود الثلاثة من حملات الانتقام تحت حكم الدكتاتور السابق.

أردف العبادي قائلاً: «إن منسوب الفرات الحالي لا يقوى على تغذية الروافد الصغيرة التي تمتد الأراضي السبخية بالمياه... والناس هناك أخذوا يحفرون آباراً ليقوموا أودهم، حيث إن المياه غير صالحة للغسل لأنها راكدة وملوثة. وقد التفت كثير من الدواب أمراضاً ونفقت، والناس يهجرون مناطقهم ومعهم مواشيهم».

ليس من نقص في المياه أشد مما هو في الأهوار، أو بالأحرى في ما كانت أهواراً؛ فباتجاه الحدود الإيرانية وإلى الجنوب من الخليج، تنبت أدغال القصب يابسة ومصفرة من أراضٍ طينية متشققة لفحتها حرارة الشمس. والمراكب التي كانت في ما مضى تذرع مياه الأراضي المنخفضة جيئةً وذهاباً تربض زاوية ومتصدعة، والبط يتمرغ في برك مياه ننتة تطوق شبكة الجداول الرافدة، وصفائح مياه الشرب الفولاذية التي كان أهل المنطقة اليائسون قد اشتروها تكون صفاءً على الطرق الترابية مثل صناديق بريد ضخمة.

الفرات، الذي كان في ما سلف عريضاً وأخضر أبداً، هو اليوم ضيق وأغبر. وهو في أنحاء منه حمأً أسود زلق، يصلح فقط لسباحة أعداد وفيرة من الجواميس. وعلى بعد بضعة أمتار تقبع مضخات عملاقة علا الصدأ بعضاً منها. «منذ زمن غير بعيد، كان منسوب الفرات عند خط الصدأ هذا»، كما جاء على لسان عودة خساف، أحد وجهاء أهوار العكارية، وهو يشير إلى النهر المنحسر، ثم قال: «لقد انخفض النهر حتى الآن أكثر من متر ونصف متر. وهو يغذي جميع الأراضي الزراعية والأهوار في الناصرية. الرائحة الكريهة المنبعثة منه ناتجة من ركوده... وكنا قد تحولنا إلى الزراعة في العام ١٩٩١، أي بعد حملة البطش التي جردها صدام، لكن الحكومة الحالية أمرتنا بالتوقف عن زراعة الأرز».

في موقع آخر من مجرى النهر قال الشيخ عمار حميد (٤٤ عاماً) من قرية أبرت: فقدنا

جوهر حياتنا مع المياه المتلاشية. فقدنا كل شيء. إننا نشترى مياه الشرب، على الحكومة أن تجد حلاً، وإلا سيتحول الفتية كلهم إلى لصوص، فهم بلا مستقبل..

قدّر وزير المياه العراقي، د. عبد اللطيف رشيد، في هذا الأسبوع أن ما يناهز ٣٠٠ ألف من سكان الأهوار يرحلون، وكثيرين منهم اقتلّعوا حديثاً، وهم يتوجهون إلى بلدات ومدن مجاورة ليس في وسعها أن تقدم لهم سوى النزر اليسير من الدعم. عرب الأهوار (المعدان) هم أشباه بدو، وقد لبثت أعداد كبيرة منهم مهجرة منذ أن جفف صدام المستنقعات في العام ١٩٩١.

يقول د. رشيد: «في الأعوام العشرين - الثلاثين الماضية قامت البلدان المجاورة لنا بتشديد عدد من البنى من أجل جمع المياه أو تحويل مجراها لمصلحة أراضيها الزراعية... وعمدت في بعض الحالات إلى حرف اتجاه المياه لأغراض الاستخدام الداخلي. كان لهذا تأثير سيئ جداً. نحن لدينا عدد كبير من فروع دجلة التي ننشأطرها مع إيران. وهي في معظمها قليلة الحجم أو مجففة كلياً. وفي الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ بلغت الأهوار ٧٥ بالمئة تقريباً من مناسيبها الأصلية. أما الآن، فإن المياه السطحية هي في حدود ٢٠ بالمئة. وأضحت الموارد المائية في هذا العام في حالة حرجة لا في حالة خطرة فحسب. ولم يسبق للعراق أن واجه نقصاً في المياه على هذا النحو».

لقد حاول المسؤولون التعويض عن ذلك بحفر آبار وحُفر عميقة، وخصوصاً في محافظات الجنوب المنهوبة وفي الأنبار، غربي بغداد. كما إن وفوداً توجهت إلى تركيا وسورية، فاستُقبلت بحفاوة، إلا أنها لم تحقق سوى القليل من التغييرات. وفي هذا الصدد قال د. رشيد: «كنا نتوقع أن تزيد تركيا كمية المياه... أما إيران، فكانت أقل انفتاحاً. ونحن لم نجد استجابة من هؤلاء جميعاً».

حروب الأنهار

نهر النيل: في حوض النيل تسعة بلدان تتنازع في أمر تقاسم المياه. وهناك بلدان، بما فيها أوغندا ورواندا، تحاول فسخ معاهدة أبرمت في العام ١٩٥٩ بهدف منع تنفيذ أعمال بناء على النهر دون موافقة مصر. وهذه الأخيرة تعول على كمية المياه التي تتلقاها حالياً.

نهر الفرات: تعارض سورية والعراق بناء تركيا سدوداً على نهر الفرات. والعراق يعتمد على النهر من أجل الري، وحجز المياه في أعلى النهر يؤثر في تدفق المياه تأثيراً خطراً.

نهر الأردن: تتقاسم إسرائيل وفلسطين خزان مياه جوفية على امتداد الضفة الغربية، إلا أن الفلسطينيين لا يمكنهم الوصول إلى أكثر من خمس كمية المياه الموجودة فيه. وهم في نزاع أيضاً بشأن نهر الأردن، حيث إن إسرائيل تمسك بخاصية السيطرة على ٩٠ بالمئة منه.

نهر الإندوس: باكستان في نزاع مع الهند بشأن نهر الإندوس الذي يمد ملايين الناس بالمياه. وقد سببت الخزانات والسدود نقصاً في المياه في مناطق مجرى النهر، مثل كراتشي. كما إن قراراً رئاسياً بتوفير مزيد من المياه للسكان في السند من طريق إغلاق سد تاريخياً سبب موجة غضب في البنجاب المجاورة، التي كان يجري تحويل مياهها.

رد على هذه المقالة من جون روبسون

حل أزمة مياه العراق يقتضي جهوداً دولية(*)

مقالتك حول نقص المياه في الجنوب العراقي جاءت في الوقت المناسب لتذكّر بالأوضاع التي يواجهها المجتمع الريفي المدمّر. فهي تشد الانتباه إلى أولئك الذين ما يزالون يعانون آثار الحروب التي اضطرت خلال الأعوام العشرين الماضية؛ من هنا شديد الحاجة إلى القيام بمبادرة ما.

إن التدمير الذي لحق بأهوار العراق وأسلوب حياة عرب الأهوار معلوم جيداً منذ زمن طويل؛ أما إدراك التدمير الذي لحق بالزراعة والحياة الريفية في أراضي دجلة والفرات المروية، فمعلوم بدرجة أقل.

لم يجر قط اتخاذ أي إجراء مهم بشأن هذه المشكلات؛ وثمة ضرورة الآن لأن تعطى الأولوية القصوى لبرنامج إعادة بناء وتنمية بما يتكافأ مع أعوام التدمير العشرين.

يمثل المسؤولون الحكوميون المستشهد بهم في مقالتك طرق فهم مختلفة وأولويات مختلفة. فمدير التخطيط صلاح عزيز يذكر زراعة «القمح والأرز والشعير والفاكهة والخضروات» وأن «تلك الأراضي كانت تُستغل ١٠٠ بالمئة منذ آلاف الأعوام - واستُغل في هذا العام أقل من ٥٠ بالمئة». وهذا يعني ضمناً أن سبب هذا هو معدلات أمطار أقل كثيراً من المعتاد - غير أن معدل الأمطار في الجنوب العراقي لم يكن كافياً قط لأي محصول.

كنت منذ مستهل الستينيات وحتى السبعينيات على صلة مباشرة بالعراق كمستشار في شؤون الري؛ إذ كان نهرا دجلة والفرات في صلب عملي. كنت أدرك وجود تقدم كبير في مجالات عديدة، لكنني كنت أدرك أيضاً وجود تحسينات محدودة فقط في استيطان الأراضي وزراعتها. وما زالت نقاط الضعف الأخيرة هذه بلا حل.

إن الزراعة والفلاحة في ظروف بلاد ما بين النهرين المناخية القاسية تتطلبان مهارات تقنية وإدارية استثنائية. وهناك الآن حاجة إلى مقارنة جديدة لرفع الزراعة المروية إلى مستوى جديد. وإذا عقدنا مقارنة، نجد أن الظروف المهيأة للزراعة المروية بالأمطار في الشمال مؤاتية بأشواط عديدة.

يُظهر عدم وجود اتفاق دولي لتقسيم نهري دجلة والفرات بين تركيا وسورية والعراق أن الأمر ما يزال على درجة متدنية في سلم الأولويات، خلافاً لما عليه الحال في بلدان أخرى، مثل مصر والسودان، اللتين عقدتا اتفاقاً بخصوص مياه النيل، والمسألة ليست متعذرة بالنسبة إلى دجلة والفرات؛ فتركيا تحتاج إلى مياهها لتوليد الطاقة بالدرجة الأولى، زائداً توفير مياه ري للزراعة خلال فصل الصيف.

(*) رد جون روبسون على المقالة التي نشرت تحت عنوان: John Robson, «It Will Take an International Effort to Solve Iraq's Water Crisis», *Guardian*, 10/9/2009.

من الناحية التاريخية، ثمة حاجة قليلة نسبياً إلى تحويل إمدادات من المياه إلى التلال السفحية على امتداد الحدود السورية؛ إذ إن في سورية سهلاً نهرياً صغيراً جداً، وهي لم تكن في يوم من الأيام مستخرجة رئيسية للمياه. وهناك ظروف مماثلة تنطبق على دجلة. أما العراق، كمستخدم تاريخي للمياه، فيجب الاعتراف دولياً بحاجاته المائية. وفي ما يتعلق بالأنهار الإيرانية الجنوبية التي تتدفق إلى داخل الأهوار العراقية، فإن في الإمكان وضع استراتيجية واضحة للاتفاق بشأنها لإحلال مزيد من الاستقرار في هذه المنطقة التي طال التنازع فيها.

هناك مسؤولية وطنية ودولية كبيرة عن الأوضاع المساوية التي يعيش فيها فقراء الريف العراقي؛ وقد حان الوقت لتقديم عون دولي ناجع □

متوفر لدى موزع مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية في مملكة البحرين،

الشركة العربية للوكالات والتوزيع

(شارع السلمانية، ١٧١ بناية الشيخ راشد،

ص. ب: ١٥٦، المنامة - البحرين، هاتف ٣٩٨٢٨٦٦)

● من منشورات المركز والمطبوعات التي يوزعها،

الكتب التالية:

- عبد العزيز الدوري مكرماً: أوراق وشهادات.
- مبادئ العمارة الإسلامية وتحولاتها المعاصرة: قراءة تحليلية في الشكل.
- مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان.
- ثورة ٢٣ يوليو/تموز: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل.
- الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة.
- الأصوات المهمشة: الخضوع والعصيان في ليبيا أثناء الاستعمار وبعده.
- حقوق الإنسان في الوطن العربي
- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
- ساطع الحصري: الدين والعلمانية
- جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة
- أوراق في التاريخ والحضارة: أوراق في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.